# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6878.87
بتغير قدره
+27.7
0.4%

## «كوفبيك»: 43 ألف برميل نفط مكافئ يوميا إنتاجنا من الشرق الأوسط

قالت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) ان منطقة الشرق الأوسط مازالت هي الاكبر انتاجا بالنسبة لها. مشيرة الى ان انتاجها من هذه المنطقة يقدر بنحو 43 ألف برميل نفط مكافئ يوميا العام الماضي. وأوضحت «كوفبيك» أن هذا الانتاج المقدر بحدود 43 ألف برميل جاء من بلدين هما باكستان واليمن، مشيرة الى انها تشارك في سبعة اصول انتاجية وثلاثة قطاعات استكشافية في هذين البلدين. وافادت بأنها تشارك بقوة في تطوير قطاع 10 باليمن والذي يضم 13 بئرا مخططة تحت الأرض كما تقوم في اليمن ببناء محطة لتوليد الطاقة بطاقة انتاجية قدرها 50 ميغاوات باستخدام الغاز الطبيعي.

### عمومية البنك توافق على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ وأسهم منحة بنسبة 10٪

# الخضيري: 14,7 مليار دينار إجمالي موجودات مجموعة «بيتك» في 2012

وافقت الجمعية العمومية لبيت التمويل الكويتي (بيتك) التي عقدت أول من أمس الأحد بالمقر الرئيسي على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪، واسهم منحة بنسبة 10٪على المساهمين المسجلين بتاريخ انعقادها.

واستهلت الجمعية التي بلغ نصابها 71,11٪ اجتماعاتها بسماع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمصادقة عليهما، كما تمت تلاوة تقرير الجزاءات المالية وغير المالية الموقعة على«بيتك» من قبل بنك الكويت المركزي، وجرى بعد ذلك اعتماد الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، والموافقة على تحويل نسبة 10٪ من الأرباح إلى الاحتياطي القانوني.

كما تم تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع ما نسبته 10٪ من أسهم البنك، كما تم إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31، وتم الترخيص لمجلس الإدارة بمنح التمويل لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة.

وقد تم تأجيل انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لعدم اكتمال النصاب القانوني ، علما أنها كانت ستناقش بند زيادة رأس المال بطرح أسهم للاكتتاب للمساهمين الحاليين بنسبة 20٪ من رأس المال ومقدارها 638,9 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 100 فلس وعلاوة إصدارها قدرها 400 فلس للسهم الواحد تدفع مرة واحدة، مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الاكتتاب ووضع الضوابط والشروط لاستدعاء رأس المال.

ووافقت الجمعية على مقترح مقدم من ممثل الهيئة العامة للاستثمار بالإبقاء على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له كما هو الحال في العام السابق بواقع «260 ألف دينار مكافأة لمجلس الإدارة و260 ألف دينار عن أتعاب اللجان للعام المالي 2012» وذلك استجابة للظروف والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي بوجه عام في ظل انخفاض التوزيعات والزيادة المقترحة على رأس المال، كما لا تمانع الهيئة في النظر مستقبلا في اى مقترحات تقدم إلى الجمعية العامة على أن ترتكز على دراسة مهنية وعلمية مقارنة بالمتوسطات المعمول بها في القطاع المصرفي.

وقد ثمن ممثل الهيئة العامة للاستثمار الجهود المبذولة من أعضاء مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحكومة وخطة إعادة الهيكلة، وسجل شكر الهيئة وتقديرها لأعضاء مجلس الإدارة وعلى حسن تعاونهم، معربا عن الأمل في مواصلة جهودهم المخلصة في سبيل تحقيق الاستقرار والنجاح لـ «بيتك».

محمد علي الخضيري متوسطا الجمعية العمومية لـ «بيتك» وبجانبه محمد العمر

**البنك تمكن من تحقيق أداء مالي سليم بعد وضع رؤية شاملة للتحول وإعادة الهيكلة بالتعاون مع أكبر البيوت الإستشارية العالمية بقيادة المستشار العالمي «بوز آند كومباني»**

وكان رئيس مجلس إدارة «بيتك» محمد علي الخضيري قد أعلن أمام الجمعية أن مجلس إدارة البنك قرر في اجتماعه الطارئ رقم (46) المنعقد بتاريخ 4 أبريل 2013 إلغاء توصيته السابقة المتخذة بالاجتماع رقم (41) بتاريخ 2012/12/30 الخاصة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012 والتي تم بناء عليها إعداد القوائم المالية لعام 2012 والتي أقرت من قبل المدقق الخارجي والجهات الإشرافية، وقرر المجلس التوصية للجمعية العمومية بعدم صرف أي مكافآت مالية لأعضاء المجلس للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31، مما دعا عددا كبيرا من المساهمين للمطالبة بإلغاء هذا القرار وحصول أعضاء مجلس الإدارة على مكافآتهم أو نصفها على الأقل، وشكر المساهمون جهود أعضاء المجلس وعطاءهم وخدمتهم للبنك على مدى عام كامل، وحينما تقدمت الهيئة العامة للاستثمار بالمقترح السابق حظي بإجماع المساهمين.

من جانبه ، قال الخضيرى في كلمته إلى المساهمين حول مؤشرات الأداء وتوجهات العمل ومعدلات الانجاز لمجموعة بيتك لعام 2012، إن «بيتك» تمكن بفضل الله وتوفيقه من تحقيق نتائج مالية طيبة على الرغم من البيئة التشغيلية غير المواتية، وتزايد التحديات الاقتصادية العالمية.

وأضاف: على الصعيد المحلي، استمرت وتيرة النمو الاقتصادي بفعل استقرار أسعار النفط، كما شهد العام إصدار عدد من التشريعات يتوقع أن تنعكس ايجابا على تحسين البيئة التشغيلية للأعمال، حيث تم إصدار قانون جديد للشركات بعد ما يزيد على خمسين عاما من العمل بالقانون القديم، حيث يفتح آفاقا جديدة للأدوات الاستثمارية الواعدة مثل الصكوك.

وقد تمكن «بيتك» من تحقيق أداء مالي سليم، بعد وضع رؤية شاملة للتحول وإعادة الهيكلة بالتعاون مع أكبر البيوت الاستشارية العالمية بقيادة المستشار العالمي شركة «بوز آند كومباني Booz & Co »، سعيا نحو نقل «بيتك» لآفاق جديدة لقيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة والأعلى ثقة في العالم، ورسم استراتيجية واضحة المعالم تتيح «لبيتك» الحفاظ على مكانته الرائدة في السوق المحلي والإقليمي وتفتح أمامه آفاقا جديدة للابتكار، والتميز في خدمة العملاء.وفي إطار برنامج «التحول وإعادة الهيكلة» الذي بدأ تطبيقه خلال العام في «بيتك»، سنقوم تدريجيا بالتوجه نحو تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد الذي يرتكز على الاهتمام بالعملاء وتلبية كل احتياجاتهم.

وأعلن الخضيري أن مجموعة «بيتك» حققت ربحا صافيا وصل إلى 87,676 مليون دينار وبلغت ربحية السهم 30,80 فلسا، كما بلغ إجمالي الموجودات نحو 14,703 مليار دينار بنهاية الربع الرابع من العام 2012 بزيادة 9,2٪ مقارنة بذات الفترة من السنة الماضية، كما نمت الودائع بنسبة 5,8٪ لتصل إلى 9,393 مليارات دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والتي بلغت 8,882 مليارات دينار.

وتعكس هذه الأرقام وضعا ماليا قويا خلال فترة صعبة مرت على الاقتصاد المحلي والعالمي وسعت المجموعة للمحافظة على أصول «بيتك» والوصول به إلى أفضل النتائج.

وشدد الخضيري على أن «بيتك» حافظ على جملة من التقييمات الدولية من كبريات مؤسسات التقييم الدولية، فقد منحت وكالة كابتيال انتلجنس Capital Intelligence تقييمها A+ بعيد المدى «لبيتك» وA-1 قصير المدى، كما منحت وكالة فيتش الائتمانية Fitch تقييمها بعيد المدى A+ وقصير المدى F1، وقد منحت وكالة موديز Moody's تقييمها بعيد المدى Aa3 وقصير المدى P-1، كما استحق عن جدارة مجموعة من الجوائز العالمية، حيث فاز بجائزة أفضل بنك إقليمي للخدمات المصرفية للشركات، كما منحت آسيا موني «بيتك» جائزة أفضل بنك في الكويت، وحصل على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية بالكويت من جلوبال فاينانس، ونال «بيتك ـ تركيا» جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في تركيا من جلوبال فاينانس، وفاز«بيتك ـ ماليزيا» بجائزة أفضل بنك استثماري في آسيا، وفاز «بيتك ـ البحرين» بجائزة الاستثمار العقاري.

وقال الخضيري إن إدارة مجموعة «بيتك» انحازت نحو التغيير وإعادة ترتيب البيت من الداخل، حيث يمكن القول إن عام 2012 هو عام التغيير نحو عصر جديد من الابتكار والتطوير، من خلال تبني خطة إستراتيجية خمسية تقوم على ثلاث ركائز رئيسية : الأولى هي إعادة بناء مكانة «بيتك» في السوق المحلي لاسيما في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، لتشمل تطوير عمل إدارة الثروات وزيادة معدلات البيع المتقاطع مع شريحة واسعة في السوق والخدمات المصرفية للشركات.

وتهدف الركيزة الثانية إلى إعادة صياغة إستراتيجية «بيتك» الاستثمارية والتركيز على مجالات متنوعة، بحيث يتم تخفيض عدد الشركات الاستثمارية في محفظة«بيتك» تحت كيانات قابضة أقل عددا.

وتتمثل الركيزة الأخيرة في العمل على تحقيق تنسيق أوسع على نطاق فروع«بيتك» الدولية، وتعزيز استغلال الفرص بالأسواق الخارجية.

وأضاف: في الربع الأخير من العام 2012 قام« بيتك» بإجراء تغيير في شبكة فروعه المصرفية والتجارية على حد سواء، حيث تمت إعادة تجهيز أربعة فروع جديدة في غرناطة وبرج المتحدة والظهر وأبو حليفة، ليصل بذلك إجمالي عدد الفروع المحلية إلى 56 فرعا تشتمل على 39 قسما متخصصا في خدمة السيدات.

كما تم افتتاح القاعة الرئيسية«لبيتك» بشكلها الجديد وإطلاق اسم الشيخ/ أحمد بزيع الياسين على هذه القاعة عرفانا وتقديرا لدوره الرائد في تأسيس هذا الصرح الشامخ، مع التوسع في شبكة «بيتك» المصرفية من خلال زيادة عدد أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع بنسبة تصل إلى 28٪ مقارنة بالعام الماضي، كما توسعت الفروع التجارية ومعارض السيارات، حيث تم تشغيل فرعي السور وجليب الشيوخ، وتجهيز مبنى تقييم السيارات (التثمين) في معرض الشويخ.

وقال: تم تطوير وتحويل خمسة فروع مصرفية ذات قاعدة عملاء كبيرة، تقدم مختلف الخدمات والمنتجات، وإطلاق ما يزيد على 25 حملة بيعية، وجرى طرح بطاقة بيتك بالدولار الأمريكي وبطاقة ماستركارد الخير، وبطاقة التيسير، ما انعكس ايجابيا على زيادة حجم المبيعات من هذه البطاقات بنحو 30٪ وكذلك زيادة قاعدة العملاء، بحيث اقترب مجموع بطاقات الائتمان المصدرة من حاجز الربع مليون بطاقة.

وقد احتل «بيتك» المركز الأول في إصدار بطاقات الدفع المسبق، حيث يستحوذ على 40٪ من السوق المحلي، وحققت مبيعات بطاقات «بيتك» للدفع المسبق (الخير والأسرة) والتي تم طرحهما خلال العام ما يقرب من ربع مليون بطاقة كما تم توزيع أكثر من نصف مليون بطاقة «امتياز» للخصومات مع بطاقات الدفع المسبق.

وأشار الخضيري إلى أن «بيتك» يستحوذ على المركز الأول من حيث الحصة السوقية فيما يتعلق بعدد المعاملات على شبكة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» وعدد العمليات المنفذة على شبكة الإنترنت في عام 2012 من خلال قنوات الدفع الإلكتروني، ويتم أكثر من ثلثيها عبر أجهزة الهواتف الذكية.

ونجح«بيتك» في اجتذاب عملاء من خلال المشاركة في المعارض المتخصصة وتنظيم حملات تسويقية لتنشيط تمويل المواد الإنشائية والسيارات المستعملة والتأجير مع الصيانة والتأجير المنتهي بالتملك، والتواصل المباشر مع العملاء والموردين، حيث تم توقيع أكثر من 40 اتفاقية جديدة معهم، وتنفيذ ما يزيد على 450 زيارة شهرية لهم بالإضافة إلى تنفيذ برامج تحفيزية لموظفي مبيعات الموردين.

وذكر انه تم إطلاق خدمات تمويل الشركات عبر شبكة الإنترنت «E corporate » التي توفر مدى واسعا من الخدمات لقطاع الشركات في دولة الكويت، ويمكنها من إتمام كل العمليات والمعاملات آليا وفقا لأعلى مستويات الحماية الدولية، وفي مجال تطويع التكنولوجيا لخدمة العملاء تم طرح عدد كبير من الخدمات التكنولوجية مثل خدمة التحصيل عبر شبكة الإنترنت للشركات بعد تطبيقها على الأفراد، وطلب دفتر الشيكات عبر أجهزة الصرف الآلي، وتطبيق خدمة الرسائل النصية القصيرة للشركات، وتقديم خدمات الاعتمادات المستندية عبر الإنترنت، وفتح الودائع الاستثمارية عبر أجهزة السحب الآلي.

وقال الخضيري ان نسبة توطين العمالة الكويتية وصلت أكثر من 63٪مع نهاية عام 2012 وسعيا نحو دعم الشباب الكويتي وتأهيلهم للانخراط في العمل لدى«بيتك » فقد تم تأهيل وتدريب 194 موظفا جديدا، وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية وصل عددها إلى 385 برنامجا تدريبيا لعدد 5293 مقعدا تدريبيا.

وأضاف أنه في مجال الاستثمار العقاري الدولي، فقد أطلق«بيتك » شراكة عقارية جديدة مع شركة يو دي آر UDR الأميركية من خلال طرح محفظة عقارية متخصصة في العقارات السكنية المدرة للدخل، بقيمة تصل إلى نصف مليار دولار خلال الأعوام الأخيرة، فضلا عن صفقات أخرى في أسواق الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما في العقارات الصحية ودور رعاية المسنين، وإنشاء صندوق عقاري في كندا بقيمة 450 مليون دولار كندي.

وفي إطار إستراتيجية وخطة «بيتك» قد تم استحداث كيان متخصص لمتابعة البنوك التابعة خارج دولة الكويت لتحقيق التكامل التام بين أطراف المجموعة، والتنسيق الدائم فيما بينها، ويستهدف هذا التوجه أن تشكل عائدات البنوك الدولية نحو 50٪ من الإيرادات، حيث تتراوح العمليات الدولية الحالية ما بين 40 و 42٪.

وقال الخضيري إن «بيتك» يقدم نموذجا يحتذى في مجال خدمة وتنمية المجتمع، بالتعاون مع المؤسسات والجهات الرسمية، وقام« بيتك» بتحويل مبلغ 21 مليون دينار إلى بيت الزكاة لصرفه في المجالات الإنسانية والإغاثة وخدمة المجتمع، واستمر في الاهتمام بقطاع التعليم من خلال دعم المدارس الحكومية بالأجهزة التقنية والالكترونية، وواصل جهوده نحو الاهتمام بمرضى السكر وتوعيتهم، حيث أصدر أيقونة جديدة لمستخدمي الهواتف الذكية حول التوعية والعناية بمرضى السكر، وشهد العام إصدارا مطورا وجديدا لبرنامج القرآن الكريم على الهواتف الذكية، كما نظم أول مؤتمر عالمي من نوعه في الكويت بعنوان«العقار والاقتصاد».

وتقدم الخضيري في ختام كلمته بالشكر والتقدير إلى الإدارة التنفيذية والعاملين في مجموعة «بيتك» على دورهم الفعال في تعزيز مكانة «بيتك» الريادية، خاصة أن فريق الإدارة قد قام باتخاذ إجراءات عديدة ساهمت في تخطي التحديات التي فرضتها الأزمة المالية الراهنة، وخص بالشكر الرئيس التنفيذي-محمد سليمان العمر، وفريق الإدارة وجميع العاملين، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مجموعة «بيتك».

حضور كثيف من مساهمي «بيتك» لمتابعة الجمعية العمومية

# اقتصاديان: غياب المشاركة الفعالة لـ«الخاص» في المشاريع النفطية يؤدي لشلل حقيقي للنهضة الاستثمارية في الكويت

تؤكد خطة التنمية على تعظيم مشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية ونصت على أن سياسة الدولة تعتمد على استمرار الدور الأساسي لها في عمليات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، مع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة اللاحقة، كالنقل والصناعات البترولية وغيرها من الأنشطة لتحسين جودة الخدمات مع تقليل تكاليف الإنتاج وبكفاءة أعلى ورصدت الخطة 100 مليار دولار للمشاريع النفطية المستقبلية في غضون الـ 5 سنوات المقبلة التي مر منها 3 سنوات.

«الأنباء» رصدت آراء خبيرين من القطاع النفطي حول مدى تفعيل المشاريع النفطية المنصوص عليها في الخطة ودور القطاع الخاص في تنفيذها، حيث أجمعا على أن القطاع النفطي غيب منذ سنوات عن قيادة المشاريع التنموية، مما أدى الى شلل حقيقي في النهضة الاستثمارية داخل الكويت وعزوا أسباب ذلك الى التجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم استمرارية الدورة الوزارية للقطاع بالتغييرات المستمرة للوزراء والصراعات السياسية التي أدت الى شلل المشاريع التنموية.

وأكدا في استطلاع لـ «الأنباء» أن ميزانية المشروعات النفطية معتمدة منذ فترة ولكن المشكلة كانت في التنفيذ. مطالبين بضرورة أن يكون القطاع النفطي المحرك الرئيسي لمشاريع التنمية باعتباره القطاع الحيوي الأبرز في الدولة والزاخر بالفرص العديدة والمتنوعة على شكل مشاريع تنموية لتحدث نقلة نوعية في الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي.

بداية رأى الخبير النفطي حجاج بوخضور أن هناك مشاكل في تنمية القطاع النفطي على مستوى الكويت وذلك لغياب التنسيق بين المجلس الأعلى للبترول ومجلس الأمة، الأمر الذي أدى الى توقف الكثير من المشاريع الملحة، مشيرا الى أن وجود التنسيق سيؤدي الى أن يتقلد القطاع النفطي دور الريادة من جديد لقيادة المشاريع التنموية.

ودعا الى التفكير في بدائل للمستقبل والتوسع في صناعة البتروكيماويات خلال الفترة المقبلة، لافتا الى أن هذا التوسع على المدى الطويل سيمنح الكويت فرصا محلية وخارجية وأن هذا لن يتم إلا بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص.

وأشار الى أنه قبل السبعينيات تم التركيز على القطاع النفطي، وعلى اثره مر القطاع بعصور ذهبية، واليوم انعكست فالمطلوب من القطاع الخاص تحمل المسؤولية لتطوير الدولة، وهذا أمر خاطئ من قبل القطاع الخاص ومن الخطأ الاعتماد كليا على الحكومة، مبينا أنه من الواجب تطوير القطاع النفطي وتخصيص بعض مرافقه بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

ولفت الى أن قطاع البتروكيماويات من بين القطاعات الواعدة والقابلة للتوسع، وهو الأكثر قدرة على تفعيل دور القطاع الخاص.

وقال ان الحكومات لم تعد قادرة بمفردها على تطوير صناعة النفط، لذلك يجب أن تخطط لمستقبل جيد لهذا المورد المهم ويجب أن تفتح فرصا أمام القطاع الخاص وان تطرح حصصا للشراكة معه، وهو ما انتهجته دول كثيرة متقدمة ونامية على حد سواء.

وأكد أن النفط يجب ألا يكون محطا للصراع بين السلطتين ومساومات الاستجوابات البرلمانية بل يجب أن يكون محركا للمشاريع وقائدا لتفعيلها. ورأى أن هناك الكثير من الفرص من شأن مؤسسة البترول والقطاع الخاص أن يعملا على إنجاحها لأهميتها الكبيرة في تحسين دور القطاع النفطي في الأداء الاقتصادي.

من جانبه ،قال الخبير النفطي كامل الحرمي إنه ليس هناك أي مشاريع نفطية مطروحة يمكن أن يستفيد منها القطاع الخاص، مبينا أن الجدول الزمني الخاص بتنفيذ المشاريع النفطية غير واضح.

ولفت الى أن هناك الكثير من الطموحات تم التطرق إليها من خلال الشركات النفطية الكويتية لكن رؤى تلك الطموحات لاتزال بعيدة المنال في ظل حالة غياب القرار التي يعيشها القطاع النفطي. وأشار الحرمي الى أن القطاع النفطي يشكو قلة الخبرات والمديرين المتمكنين لإدارة المشاريع وتوجيهها الى شركات من القطاع الخاص التي تتمتع بالخبرة والكفاءة العالية لتسهر على تنفيذها.

وأضاف في ذات السياق أن الكثير من شركات القطاع الخاص لجأت الى تنفيذ مشاريعها خارج الكويت في دول مجاورة تتمتع بمرونة في التشريعات.

وبين أن من بين الأسباب الرئيسية وراء غياب تنفيذ المشاريع النفطية ما يتعلق بالتغييرات الحادة التي تشهدها الصناعة النفطية بشكل متواصل ومستمر، وهو الأمر الذي جعل تلك المشاريع لفترة طويلة من الزمان متوقفة.

مستقبل الكويت الاستثماري على المحك

● منى الدغيمي